الانتخابات
الأمريكية
بإيجاز

الناخبون الأمريكيون غالباً ما يواجهون عدة خيارات عند التوجّه لمراكز الاقتراع.

مقدمة عن الانتخابات في الولايات المتحدة

تعتبر الانتخابات الحرة النزيهة حجر الزاوية لبناء أي نظام ديمقراطي. وهي ضرورية وأساسية من أجل الانتقال السلمي للسلطة.

حينما يختار الناخبون ممثليهم، فإنهم يختارون من سيشكل مستقبل مجتمعهم. ولذا فإن الانتخابات عامل مهم في تعزيز ودعم قوة المواطنين العاديين: فهي تسمح لهم بالتأثير في السياسات المستقبلية لحكومتهم، وبالتالي في مستقبلهم هم أنفسهم.

وتعتبر الولايات المتحدة ديمقراطية نيابية منذ التصديق على الدستور الأميركي في العام 1788 – رغم أن التقاليد والأعراف الانتخابية بدأت خلال حقبة الاستعمار وأن جذورها ممتدة في التاريخ البريطاني. هذا الكتاب يبحث في طبيعة العملية الانتخابية الأميركية الحديثة، وكيف تعمل على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمحليات. إنها عملية معقدة وأحيانا تكون مثيرة للالتباس، وقد تطورت بحيث تضمن المشاركة في الاقتراع العام لكل الرجال والنساء من مواطني الولايات المتحدة ممن تبلغ أعمارهم 18 عاما أو أكثر.

المرشح الديمقراطي للرئاسة باراك أوباما ، إلى اليسار ، والمرشح لمنصب نائب الرئيس جو بايدن يلوحان لزملائهما من الحزب الديمقراطي في المؤتمر القومي للحزب في مدينة دنفر بولاية كولورادو ، سنة 2008.

الانتخابـــات
فـــي الولايـــات المتحـــدة

تجرى الانتخابات في كل سنة شفعية بالنسبة لبعض المناصب الحكومية الفدرالية ومعظم المناصب الحكومية في الولايات وعلى المستوى المحلي في الولايات المتحدة. وتجري بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية انتخابات في السنوات الفردية.

وهكذا ينتخب الأميركيون رئيسا ونائبا للرئيس كل أربع سنوات. وينتخبون كل سنتين جميع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 عضوا وثلث أعضاء مجلس الشيوخ تقريبا البالغ عددهم 100 عضو. ويخدم الشيوخ فترات ست سنوات متداخلة بحيث ينتخب ثلث الأعضاء كل سنتين.

وتعتمد الولايات المتحدة على نظام حكومة فدرالي معقد، حيث تكون الحكومة القومية مركزية، ولكن حكومات الولايات والحكومات المحلية تمارس أيضا السلطة على أمور ليست من اختصاص الحكومة الفدرالية. وتتمتع حكومات الولايات والحكومات المحلية بدرجات متفاوتة من الاستقلال في كيفية تنظيم الانتخابات ضمن مناطقها السياسية، ولكنها تجري انتخابات بشكل متكرر وتُدار بطريقة جيدة.

أنواع الانتخابات الأميركية

هناك نوعان أساسيان للانتخابات: التمهيدية والعامة. وتجرى الانتخابات التمهيدية قبل أي انتخابات عامة لتحديد مرشحي الحزب للانتخابات العامة. ويمثل المرشحون الفائزون في الانتخابات التمهيدية ذلك الحزب في الانتخابات العامة (ولكن قد تكون هناك عدة خطوات إضافية قبل أن يسمح لهم الحزب بالقيام بذلك).

ومنذ أوائل القرن العشرين أصبحت الانتخابات التمهيدية الوسيلة الانتخابية الرئيسية لاختيار مرشحي الحزب. وباستثناءات نادرة يؤدي الفوز في

بعض الديمقراطيين يظهرون دعمهم لهيلاري كلينتون في الإجتماع الإنتخابي الحزبي في جنوب بورتلاند في شباط /فبراير 2008 ،في مدينة ساوث بورتلاند بولاية ماين.

الانتخابات التمهيدية إلى ترشيح الحزب السياسي لذلك المرشح في الانتخابات العامة. ويتم اختيار مرشحي الحزب في ولايات قليلة في مؤتمرات ترشيح على مستوى الولاية أو المستوى المحلي، بدلا من الانتخابات التمهيدية، إما نتيجة التقاليد أو نتيجة خيار الأحزاب السياسية.

وبمجرد انتهاء الانتخابات التمهيدية أو المؤتمرات الحزبية تجرى الانتخابات العامة لتحديد من سيُنتخب للمناصب المعينة. ويكون الناخبون في الانتخابات العامة هم أصحاب القرار النهائي في الاختيار من بين مرشحي الحزب المدرجة أسماؤهم على بطاقات الاقتراع. وقد تشتمل بطاقة الاقتراع في الانتخابات العامة أيضا على مرشحين مستقلين (الأشخاص غير المنتسبين لأي حزب سياسي) الذين يحصلون على الحق في تضمين أسمائهم على بطاقة الاقتراع عن طريق تقديم عدد معين من التواقيع على العرائض، بدلا من الطريقة التقليدية للانتخابات التمهيدية. علاوة على ذلك، قد تشتمل بطاقة الاقتراع في بعض الولايات على مكان «لكتابة» أسماء مرشحين، إما لم يرشحوا من قبل أحزابهم، أو لم يؤهلوا عن طريق العرائض. وقد يوصف مثل هؤلاء المرشحين «مرشحين ذاتيين» ويفوز بعضهم بالمناصب الانتخابية من حين لآخر.

وقد تشتمل الانتخابات في الولايات المتحدة على أكثر من مجرد اختيار أشخاص للمناصب العامة. ففي بعض الولايات والمواقع المحلية، قد تطرح قضايا السياسة العامة على بطاقة الاقتراع لموافقة أو عدم موافقة الناخبين

عمدة سان فرانسيسكو المؤقت يحتفل بإنتخابه لفترة كاملة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011

عليها. والإجراءات التي تحولها المجالس التشريعية للولايات أو المجالس المحلية- الاستفتاءات العامة- وتلك التي توضع على بطاقة الاقتراع نتيجة عرائض المواطنين، أو التي تسمى بالمبادرات، تتعلق عادة بقضايا السندات الحكومية (الموافقة على اقتراض المال للمشاريع العامة) وغيرها من التفويضات أو القيود المفروضة على الحكومة. وكان لهذه الإجراءات المتعلقة بأوراق الاقتراع خلال العقود الأخيرة تأثيرات كبيرة، خاصة على ميزانيات وسياسات الولايات.

وبالإضافة إلى الانتخابات الفدرالية والولائية والمحلية التي تجرى خلال السنين الزوجية، فإن بعض الولايات والمناطق المحلية تجري أيضا انتخابات

خاصة، يمكن أن تحدد مواعيدها في أي وقت لتحقيق غرض معين، كشغل منصب منتخب يكون قد خلا بشكل غير متوقع.

الانتخابات الرئاسية

تجرى الانتخابات العامة للرئيس الأميركي كل أربع سنوات في يوم الثلاثاء الأول بعد أول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقبل هذه الانتخابات العامة، تجري الولايات انتخابات تمهيدية أو اجتماعات انتخابية حزبية لاختيار مندوبين لمؤتمرات الترشيح القومية حيث يتم اختيار مرشحي

دليل الناخبين يتضمن إرشادات لمن يصوتون في انتخابات شهر تشرين الثاني /نوفمبر 2010 بإحدى الدوائر الانتخابية في ولاية كاليفورنيا.

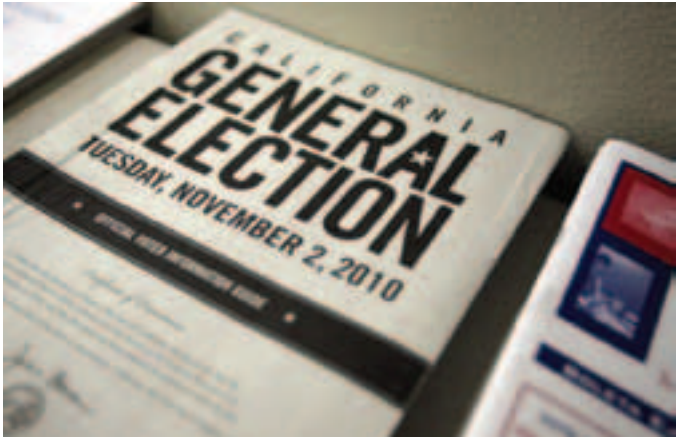

الأحزاب. وتجرى هذه الانتخابات التمهيدية والاجتماعات الانتخابية الحزبية في الولايات عادة بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو، وتعقبها المؤتمرات القومية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الصيف الذي يسبق الانتخابات.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، أصبح مرشحا الرئاسة اللذان سيكونان المرشحين النهائيين للحزبين الرئيسيين معروفين قبل انعقاد المؤتمرين الحزبيين، وذلك لأنهما يحصلان على أغلبية المندوبين قبل انتهاء موسم

المرشحة الجمهورية لمنصب نائب الرئيس سارة بايلن ، الى اليسار ، و ابنتها بايبر و معهما المرشح الرئاسي جون مكاين في 2008 في المؤتمر القومي للحزب الجمهوري في مدينة سانت بول بولاية مينيسوتا.

الرئيس اوباما يحيي مؤيديه في مايامي في حزيران/يونيو 2011 بعد إطلاق حملة إعادة انتخابه لعام 2012

الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية. ونتيجة لذلك أصبحت المؤتمرات بشكل عام فعاليات ومناسبات احتفالية. وتشتمل أبرز أحداث المؤتمرات على خطاب رئيسي يلقيه زعيم أو زعماء الحزب، والإعلان عن اسم المرشح لمنصب نائب الرئيس، ومناداة أصوات المندوبين لمندوبي الولايات، وإقرار «البرنامج السياسي» للحزب (الوثيقة التي تحدد مواقفه إزاء القضايا). وبالنظر لكون المؤتمرات الحزبية أحداثًا سياسية متلفزة وبداية لحملة الانتخابات العامة، فهي فرصة لتعزيز مكانة مرشحي الأحزاب وتحديد الفروق مع الجانب المعارض.

وتتفاوت النسبة المئوية للناخبين المؤهلين الذين يدلون بأصواتهم من انتخاب لآخر، إلا أن إقبال الناخبين بشكل عام، حتى في انتخابات الرئاسة، يكون أقل من معظم الديمقراطيات الأخرى. ومنذ العام 1960، انخفض إقبال الناخبين بشكل عام من 64 بالمئة (1960) إلى أكثر قليلا من 50 بالمئة (1996)، مع أنه ازداد مرة أخرى خلال الانتخابين الأخيرين إلى أكثر قليلا من 60 بالمئة. وهناك أسباب عديدة للإقبال المنخفض نسبيا في الولايات المتحدة. فمقارنة بمعظم الديمقراطيات الأخرى، يتعين على الناخب في الولايات المتحدة أن يسجل نفسه بنفسه لكي يكون مؤهلا للتصويت، وهي عملية تختلف إلى حد ما من ولاية لأخرى. وهناك توضيح آخر وهو أن التصويت تطوعي، وليس إجباريا، كما هو في بعض الدول الأخرى. وبالنظر للعدد الكبير من الانتخابات الضرورية لملء ما يقدر بأكثر من مليون منصب منتخب في سائر أنحاء البلاد، فإن من الممكن أن يكون إجهاد الناخبين عاملا يساهم في انخفاض الإقبال.

وتشير الإحصاءات إلى أن الإقبال قد ينخفض حين يكون الشعب راضيا عن الوضع السياسي، أو حين تشير استطلاعات الرأي العام إلى فوز حتمي لأحد المرشحين. وعلى عكس ذلك، فقد يرتفع الإقبال حين يعتبر السباق بين المرشحين متقاربًا جدًا أو تكون قضايا مثيرة للجدل مدرجة على بطاقة الاقتراع.

المرشح لإنتخابات الكونغرس راؤول لابرادور ينتظر نتائج ليلة الإنتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في المقر المحلي للجمهوريين في مدينة بويس بولاية آيداهو.

الشروط التي يجب توفرها في المرشحين

لكل منصب فدرالي منتخب شروط مختلفة، محددة في المادتين الأولى والثانية من الدستور الأميركي. فالمرشح لمنصب الرئيس، على سبيل المثال، يجب أن يكون مواطنًا أميركيًا مولودًا في الولايات المتحدة، ولا يقل عمره عن 35 سنة، وأن يكون مقيمًا في الولايات المتحدة لمدة 14 سنة على الأقل. ويتعين على نائب الرئيس أن يستوفي الشروط نفسها. وطبقا للتعديل الثاني عشر للدستور الأميركي، لا يجوز لنائب الرئيس أن يكون من الولاية نفسها التي ينتمي إليها الرئيس.

ويجب أن لا يقل سن المرشحين لمجلس النواب الأميركي عن 25 عاما، وأن يكونوا مواطنين أميركيين لمدة سبع سنوات وأن يكونوا مقيمين قانونيين في الولاية التي يسعون لتمثيلها في الكونغرس. ويجب أن لا يقل سن المرشحين لمجلس الشيوخ الأميركي عن 30 سنة، وأن يكونوا مواطنين أميركيين لمدة تسع سنوات على الأقل، وأن يكونوا مقيمين قانونيين في الولاية التي يرغبون في تمثيلها. ويتعين على الأشخاص الذين يسعون للترشيح لمنصب في الولاية أو منصب محلي أن يفوا بالمواصفات المحددة في مناطقهم السياسية.

ويمنع التعديل الثاني والعشرون للدستور الأميركي، والذي تم إقراره في العام 1951، أي شخص من أن يُنتخب رئيسا للولايات المتحدة أكثر من مرتين. إلا أن الدستور لا يفرض أي حدود تتعلق بفترات الخدمة على

أعضاء مجلس النواب أو مجلس الشيوخ في الكونغرس، مع أن فئات سياسية مختلفة دعت على مر السنين إلى فرض مثل هذه القيود. والقيود المفروضة على فترات الخدمة، إذا كانت موجودة، منصوص عليها في دساتير الولايات والقوانين المحلية.

النائب آرون شوك الجمهوري من ولاية إيلينوي ، يبلغ من العمر 30 عاماً و هو حالياً أصغر عضو في الكونغرس.

رئيس مجلس النواب الجمهوري الفائز جون باينر ، يتسلم المطرقة من رئيسة المجلس الديمقراطية المنتهية ولايتها نانسي بيلوسي ، في كانون الثاني /يناير عام 2011.

دور الأحـــزاب السياسيـــة

عندما وضع مؤسسو الجمهورية الأميركية وأقروا الدستور الأميركي، لم يضعوا تصورًا لدور الأحزاب السياسية. بل إنهم سعوا من خلال ترتيبات دستورية متنوعة، كالفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتطبيق النظام الفيدرالي، والانتخابات غير المباشرة للرئيس من قبل الهيئة الانتخابية (انظر أدناه)، لعزل الجمهورية الجديدة عن الأحزاب والجماعات السياسية.

ولكن رغم نوايا الآباء المؤسسين، فقد أصبحت الولايات المتحدة في العام 1800 أول دولة تقيم أحزابًا سياسية ناشئة تنَظم على الصعيد القومي لتحقيق نقل السلطة التنفيذية من جماعة إلى أخرى عن طريق الانتخاب. وارتبط تطور وتوسع الأحزاب السياسية الذي أعقب ذلك ارتباطًا وثيقًا بتوسيع حقوق الانتخاب. وخلال الأيام الأولى للجمهورية، لم يُسمح بالتصويت إلا للذكور من أصحاب الأملاك، إلا أن هذه القيود بدأت بالانحسار في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة للهجرة، ونمو المدن، وغيرها من القوى ذات النزعة الديمقراطية، كالتوسع نحو الغرب الأميركي. وتوسع حق التصويت على مر العقود بحيث شمل أعدادًا أكبر من السكان الراشدين، مع التخلص من القيود المتعلقة بملكية العقارات، والعرق والجنس. ومع اتساع جمهور الناخبين، تطورت الأحزاب السياسية لتجنيد العدد المتزايد من الناخبين كوسيلة للسيطرة السياسية. وأصبحت الأحزاب السياسية مؤسسات ترمي

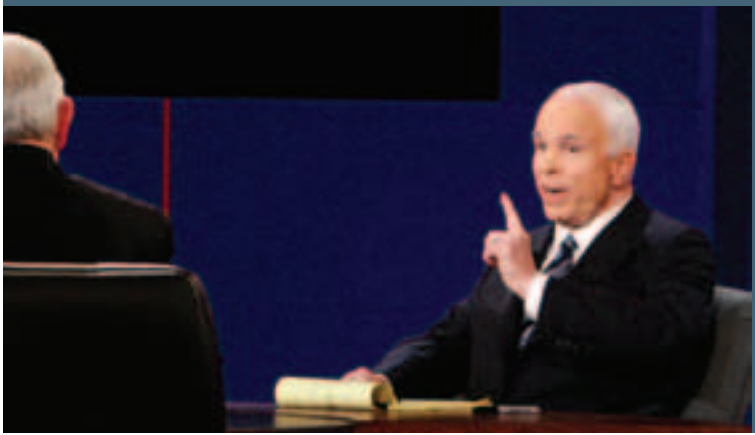

المرشحان باراك اوباما الديمقراطي ، الى اليسار ، و جون مكاين الجمهوري يتبادلا وجهات النظر خلال مناظرة رئاسية متلفزة في تشرين الأول/أكتوبر 2008.

لإنجاز هذه المهمة الأساسية. وهكذا ظهرت الأحزاب في أميركا كجزء من التوسع الديمقراطي، وبدءًا بثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبحت قوية وراسخة الوجود.

ويهيمن على العملية السياسية في وقتنا الحاضر الحزبان الجمهوري والديمقراطي، وهما وريثان لأحزاب سابقة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع استثناءات نادرة، يسيطر هذان الحزبان الرئيسيان على الرئاسة والكونغرس وحكام الولايات والمجالس التشريعية في الولايات. فعلى سبيل المثال، كان كل رئيس منذ العام 1852 إما جمهوريًا أو ديمقراطيًا، وخلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان نصيب الحزبين الرئيسيين قرابة 95

بالمئة من الأصوات الانتخابية في اختيار الرئيس. ونادرا ما تنتخب أي من الولايات الخمسين حاكمًا لا ينتمي إلى الحزب الديمقراطي أو الجمهوري. ويقتصر عدد أعضاء الكونغرس أو المجالس التشريعية في الولايات من المستقلين أو المنتمين لحزب ثالث على عدد قليل جدًا.

و خلال العقود الأخيرة، تزايد عدد من يعتبرون أنفسهم «مستقلين» من بين الناخبين، ويسمح لهم بالتسجيل للتصويت بصفتهم هذه في ولايات عديدة. ولكن، مع ذلك، فإن استطلاعات الرأي العام تشير إلى أنه حتى الأشخاص الذين يقولون إنهم مستقلون يتمتعون عادة بميول حزبية وولاءات لحزب أو آخر.

ويمكن العثور على استثناء لهذه القاعدة العامة على المستوى المحلي، خاصة في المدن الصغيرة والبلدات، حيث قد لا يُلزم المرشحون بإعلان الانتساب لأي حزب، أو قد يخوضون الانتخابات كجزء من قائمة مرشحين يشاطرونهم الآراء السياسية نفسها تحت شعار مبادرة محلية معينة، كإعادة تنمية منطقة وسط المدينة أو تشييد المدارس.

ومع أن الحزبين الرئيسيين ينظمان ويهيمنان على الحكومة على المستوى القومي ومستوى الولايات والمستوى المحلي، فهما يميلان إلى أن يكونا أقل تمسكًا بالفكر أو الأيديولوجية وبالبرامج من الأحزاب الموجودة في ديمقراطيات عديدة أخرى. وقد نجمت عن قدرة الحزبين السياسيين على التكيف مع التطور السياسي في البلاد هيمنة الطابع الواقعي على العملية السياسية.

لماذا نظام الحزبين؟

كما أشرنا آنفا، فإن الجمهوريين والديمقراطيين هيمنا على السياسة الحزبية منذ ستينات القرن التاسع عشر. وهذا السجل الذي لا نظير له لسيطرة الحزبين نفسيهما باستمرار للسياسة الانتخابية في الدولة، يعكس الجوانب الهيكلية للنظام السياسي الأميركي بالإضافة إلى السمات الخاصة للحزبين.

والإجراء المعتاد لانتخاب المجالس التشريعية على المستوى القومي أو على مستوى الولايات في الولايات المتحدة هو نظام دائرة «العضو الواحد»، حيث يفوز بالانتخابات المرشح الذي يحصل على أغلبية نسبية من الأصوات

أعضاء البرلمان يؤدون اليمين القانوني في مجلس النواب في الجلسة الإفتتاحية رقم 112 لكونغرس الولايات المتحدة في 3 كانون الثاني/يناير 2011.

(أي أكبر عدد من الأصوات في أي دائرة انتخابية معينة). ومع أن بعض الولايات تشترط توفر أغلبية كبيرة من الأصوات للانتخاب، فإن معظم أصحاب المناصب المنتخبة يمكن أن يُنتخبوا بأغلبية بسيطة.

وخلافًا للأنظمة النسبية الشائعة في العديد من الديمقراطيات الأخرى، فإن ترتيب دائرة العضو الواحد يتيح لحزب واحد فقط أن يفوز في أي دائرة معينة. وهكذا فإن نظام العضو الواحد يخلق حوافز لتشكيل أحزاب قومية ذات قاعدة عريضة تتمتع بمهارات إدارية كافية، وموارد مالية، وقبول

شعبي للفوز بغالبية الدوائر التشريعية في سائر أنحاء البلاد. وفي ظل هذا النظام، يكون مرشحو الأقليات والأحزاب الثالثة في مواقف غير مواتية. وتميل الأحزاب التي تملك حدًا أدنى من الموارد المالية والتأييد الشعبي إلى عدم الفوز بأي تمثيل على الإطلاق. وهكذا، فإن من الصعب حصول أحزاب جديدة على درجة كبيرة حاسمة من التمثيل النسبي، وتحقيق نفوذ قومي، بالنظر لقاعدة «من يفوز، يفوز بكل شيء» للنظام الانتخابي الأميركي، ولكن، لماذا حزبان بدلا من ثلاثة أحزاب قومية ممولة جيدا؟ يعود السبب في ذلك، جزئيًا، إلى أن الحزبين يقدمان للناخبين، من وجهة نظرهما، خيارًا كافيًا، وجزئيًا، لأن الأميركيين تاريخيًا ينفرون من التطرف السياسي، وجزئيًا لأن الحزبين منفتحان على الأفكار الجديدة.

الهيئة الانتخابية

هناك عوامل إضافية تدفع نحو الاعتماد على وجود حزبين، وهو نظام الهيئة الانتخابية لاختيار الرؤساء. وطبقا لنظام الهيئة الانتخابية، فإن الأميركيين من الناحية العملية لا يصوتون مباشرة للرئيس ولنائب الرئيس. بل هم يصوتون ضمن كل ولاية لمجموعة «أعضاء في الهيئة الانتخابية» يتعهدون بالالتزام باختيار مرشح رئاسي بعينه. ويتطابق عدد أعضاء الهيئة الانتخابية مع عدد مندوبي الولاية في الكونغرس، أي عدد النواب والشيوخ من تلك الولاية. ويتطلب الانتخاب للرئاسة الحصول على أغلبية مطلقة من أصوات أعضاء الهيئة الانتخابية البالغ عددهم 538 عضوا للولايات الخمسين. (هذا الرقم يتضمن ثلاثة أصوات أعضاء هيئة انتخابية من العاصمة واشنطن أو

مقاطعة كولومبيا، التي ليست ولاية والتي ليس لها تمثيل يتمتع بالتصويت في الكونغرس).

واشتراط الأغلبية المطلقة يجعل من الصعوبة بمكان لمرشح حزب ثالث أن يفوز بالرئاسة لأن أصوات الهيئة الانتخابية لكل ولاية بمفردها موزعة طبقا لترتيب حصول الفائز على جميع الأصوات (باستثناءين)، أي أن أي مرشح يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية في ولاية ما – حتى لو كانت مجرد أغلبية بسيطة – يفوز بجميع أصوات الهيئة الانتخابية للولاية. إلا أن الفائز بالأصوات الشعبية في ولايتي مين ونبراسكا يمنح صوتين في الهيئة الانتخابية ويمنح الفائز في كل مقاطعة مقسمة وفقا للتمثيل في الكونغرس صوتًا واحدًا في الهيئة الانتخابية. وكما هو الحال بالنسبة لنظام دوائر العضو الواحد فإن الهيئة الانتخابية تعمل بشكل غير موات للأحزاب الثالثة، التي ليس أمامها فرصة تذكر للفوز بأصوات الهيئة الانتخابية لأي ولاية، ناهيك عن الفوز بعدد كاف من الولايات لانتخاب رئيس.

ووضع الآباء المؤسسون نظام الهيئة الانتخابية كجزء من خطتهم لتقاسم السلطة بين الولايات والحكومة القومية. وطبقا لنظام الهيئة الانتخابية، فإن التصويت الشعبي للرئيس في سائر أنحاء البلاد ليس له أهمية في النهاية. ونتيجة لذلك فإن من الممكن أن تؤدي أصوات الهيئة الانتخابية التي تمنح على أساس الانتخابات في الولايات إلى نتيجة مختلفة عن التصويت الشعبي في سائر أنحاء البلاد. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة شهدت 17 انتخابًا رئاسيًا لم يحصل فيها الفائز على أغلبية الأصوات الشعبية التي تم الإدلاء بها. وكان أول هؤلاء جون كوينسي آدامز في انتخابات العام 1824، وكان

الهيئة الانتخابية و تحول الأوزان

بعد عملية الإحصاء السكاني العام التي تتم كل 10 سنوات، يتم توزيع أصوات الهيئة الانتخابية للرئيس ونائب الرئيس على الولايات بناءً على عدد السكان. توضح الخارطتان في الصفحة المقابلة التوزيع السكاني من 1960 الى 2012 حيث تحوّلت الأصوات الانتخابية من نمو بطيء نسبياً في الشمال الشرقي، الوسط الغربي وعمق الجنوب إلى نمو سريع في الغرب، الجنوب الغربي والولايات الجنوبية على ساحل الأطلنطي. وكذلك حصلت العاصمة واشنطن دي. سي. على ثلاثة أصوات انتخابية ابتداءً من انتخابات عام 1964. وفي عام 2012 سيتطلب الفوز بالانتخابات 270 صوتاً من أصل الأصوات الانتخابية الـ538 .

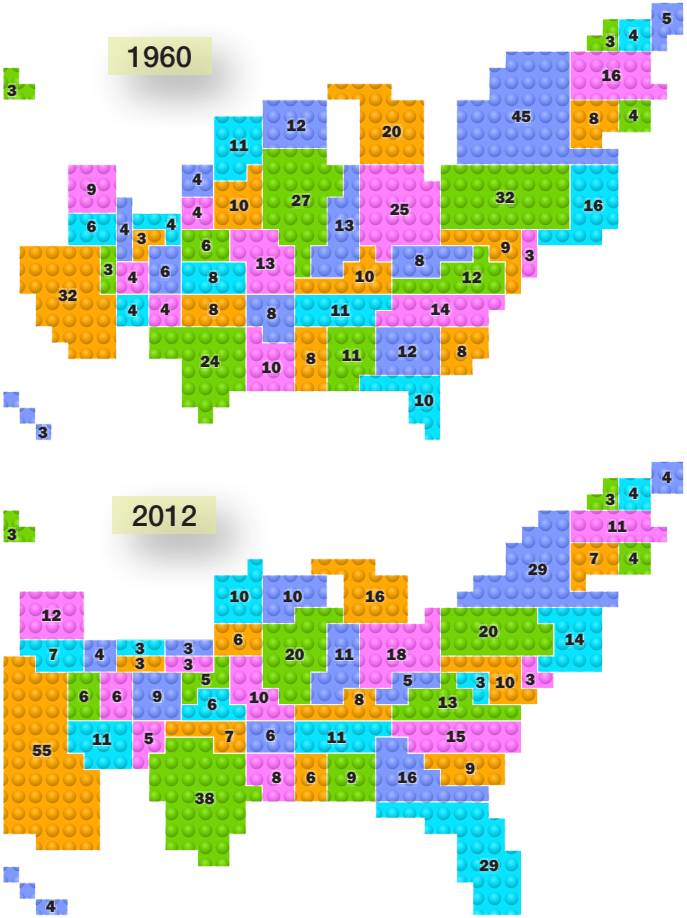
1960
2012

الناخبون الـ13 من ولاية فيرجينيا الذين يوالون باراك أوباما الديمقراطي يدلون بأصواتهم الرسمية لانتخاب الرئيس في كانون الأول/ديسمبر 2008 في مبنى البرلمان في ريتشموند ، و ذلك بعد شهر من الانتخابات الشعبية العامة .

أحدثها جورج دبليو. بوش في العام 2000. ويعتبر البعض أن نظام الهيئة الانتخابية قد عفا عليه الدهر، فيما يفضله مراقبون آخرون لأنه يقتضي من مرشحي الرئاسة التنافس على الانتخاب في ولايات عديدة، بدلا من حصر ذلك على الولايات ذات الكثافة السكانية.

العوائق الأخرى التي تواجه الأحزاب الثالثة

نظرا لأن النظام يميل إلى إيجاد حزبين قوميين على مر الزمن، ومع سيطرة الديمقراطيين والجمهوريين الحالية على الآلية الحكومية، فليس من الغريب

أنهما أوجدا قواعد انتخابية أخرى تعمل لصالحهما. فعلى سبيل المثال، فإن تأهل حزب جديد لينضم إلى بطاقة الاقتراع في ولاية ما يمكن أن يكون مهمة شاقة ومكلفة، وكثيرا ما تتطلب عرائض تحمل عشرات الآلاف من التواقيع والقدرة على جذب نسبة كافية من الأصوات للبقاء على بطاقة الاقتراع في الانتخابات اللاحقة.

وتشكل عملية الترشيح المميزة في أميركا عائقًا هيكليًا إضافيا للأحزاب الثالثة. والولايات المتحدة فريدة، بين ديمقراطيات العالم، في اعتمادها بشكل كبير جدًا على الانتخابات التمهيدية لترشيح مرشحين حزبيين لمناصب الرئاسة والكونغرس والولايات. وكما أشير آنفا، فإن الناخبين العاديين في الانتخابات التمهيدية، طبقا لهذا النوع من نظام الترشيح، يختارون مرشح الحزب للانتخابات العامة. وفي معظم الدول تتحكم منظمات وزعماء الحزب بالترشيحات الحزبية، إلا أن من المعتاد في الولايات المتحدة أن يتخذ الناخبون القرار النهائي المتعلق باختيار المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين.

ومع أن هذا النظام يؤدي إلى تنظيمات حزبية داخلية أضعف مما هو الحال في معظم الديمقراطيات الأخرى، فإن عملية الترشيح بالمشاركة هذه قد أسهمت في هيمنة الجمهوريين والديمقراطيين على السياسة الانتخابية. وبالفوز بترشيحات الحزبين عن طريق الانتخابات التمهيدية، فإن بوسع المرشحين المنشقين أو الإصلاحيين العمل ضمن الحزبين للوصول إلى الاقتراع في الانتخابات العامة، وبالتالي تعزيز فرصهم وحظوظهم في الفوز في الانتخابات العامة من دون الحاجة إلى تنظيم أحزاب ثالثة. وهكذا فإن عملية الترشيح في الانتخابات التمهيدية تميل إلى توجيه الانشقاق داخل

التحرري سكوت وايز من ولاية إنديانا ، في الوسط ، المرشح عن الحزب الثالث في مجلس النواب ، يناقش مارلين ستوتزمان الجمهوري ، الى اليسار ، و توم هايهرست الديمقراطي في تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

الحزبين الرئيسيين وتجعل من غير الضروري، بصورة عامة، للمنشقين الانخراط في العمل الصعب المتمثل في تشكيل حزب ثالث. كما أن الأحزاب ومرشحيها يميلون إلى تكييف استراتيجيتهم الانتخابية لاختيار رسالة مرشحي الأحزاب الثالثة والمرشحين المستقلين الذين يظهرون جاذبية واسعة.

الدعم الواسع النطاق

يسعى كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي للحصول على دعم واسع النطاق، ويميلان إلى جذب الناخبين من مختلف الطبقات الاقتصادية والفئات الديمغرافية. وباستثناء الناخبين الأميركيين الأفارقة واليهود، الذين تصوت أغلبيتهم الواسعة عادة لمرشح الرئاسة الديمقراطي، فإن كلا الحزبين يحصلان على مستويات كبيرة من الدعم من كل مجموعة اجتماعية اقتصادية رئيسية في المجتمع. كما أن الحزبين يظهران مرونة فيما يتعلق بالمواقف السياسية ولا يتمسكان بصورة عامة بشكل مشدد بإيديولوجية معينة أو مجموعة أهداف سياسية. بل إنهما أظهرا تقليديًا اهتمامًا في المقام الأول بالفوز بالانتخابات والسيطرة على المناصب المنتخبة في الحكومة.

ونظرًا لما تتمتع به الأحزاب الأميركية من قواعد واسعة النطاق من التأييد الانتخابي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وللحاجة إلى العمل ضمن مجتمع يتمسك بموقف معتدل من الناحية الإيديولوجية، فقد تبنت هذه الأحزاب مواقف سياسية معتدلة بشكل أساسي. وكما أشير آنفا، فهي تظهر أيضا مستوى عاليًا من المرونة السياسية. ويمكّن هذا النهج غير العقائدي الجمهوريين والديمقراطيين من احتواء تنوع كبير في صفوفها، كما يسهم في قدرتها على استيعاب أحزاب ثالثة وحركات الاحتجاج التي قامت. وبصورة عامة يُعتبر الجمهوريون الحزب المحافظ في البلاد – بتأكيد أكبر على حقوق الملكية وجمع الثروة على المستوى الفردي، كما يُعتبر الديمقراطيون أكثر اتجاهًا نحو اليسار، حيث يفضلون السياسات الاجتماعية والاقتصادية

المتحررة. ولكن كلا الحزبين يميلان إلى الواقعية في الممارسة عند تولي السلطة.

الهياكل اللامركزية للأحزاب

بالإضافة إلى كون الحزبين الأميركيين الرئيسيين يتسمان بالمرونة من الناحية الإيديولوجية، فهما معروفان بهيكلهما اللامركزي. وحين يتولى الرئيس منصبه فهو لا يستطيع افتراض أن أعضاء حزبه في الكونغرس سيكونون مؤيدين موالين لمبادراته المفضلة، كما لا يمكن لزعماء الحزب في الكونغرس أن يتوقعوا تصويتًا مباشرًا حسب الانتساب الحزبي من أعضاء حزبهم. والاجتماعات الانتخابية للديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس (يتألف ذلك من المشرّعين الذين يشغلون مناصبهم) مستقلة، وقد تتبع سياسات معارضة للرئيس، حتى لو كان الرئيس من الحزب نفسه. كما أن عملية جمع التبرعات الحزبية للانتخابات منفصلة، حيث إن لجان الحملات الجمهورية والديمقراطية لمجلسي النواب والشيوخ تعمل بصورة مستقلة عن لجان الحزب القومية التي تميل في توجهها نحو انتخابات الرئاسة. يضاف إلى ذلك أنه باستثناء فرض السلطة على الإجراءات المتعلقة باختيار المندوبين لمؤتمرات الترشيحات الحزبية، فإن منظمات الحزب القومية نادرًا ما تتدخل في شؤون الحزب في الولايات.

يعكس هذا التوزع التنظيمي نتائج نظام فصل السلطات الدستوري – تقسيم السلطة بين سلطات الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية، على المستوى

الفدرالي ومستوى الولايات. وقد لا يخلق نظام تقسيم السلطة سوى حوافز محدودة لوحدة الحزب بين المشرعين وبين الرئيس التنفيذي لحزبهم. وينطبق ذلك بشكل عام سواء كنا نتحدث عن أعضاء الكونغرس مقابل رئيس حزبهم، أو العلاقة المشابهة بين المشرعين في الولاية وحاكم الولاية.

سارة روجرز تضع شارة «أطفال من أجل أوباما» على إبنها سورين هيلمان ، و ذلك في تجمع لحملة أوباما الانتخابية في كانون الثاني /يناير 2008 في مدينة كورالفيل بولاية آيوا.

ويقدم النظام متعدد الطبقات للحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية في الولايات المتحدة زخما إضافيا للامركزية الأحزاب عن طريق إيجاد آلاف الدوائر الانتخابية لأصحاب المناصب المنتخبة على المستوى الفدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي. وكما أشير آنفا، فإن استخدام الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين يضعف أيضا التنظيمات الحزبية بحرمانها من قدرة السيطرة على اختيار مرشحي الحزب. لذا فإن المرشحين الفرديين يشجعون على بناء منظمات حملاتهم الشخصية وأتباعهم الناخبين، للفوز أولا بالانتخابات التمهيدية ثم بالانتخابات العامة.

دواعي القلق العام

رغم الدليل القديم والمؤثر للحزبية المنظمة ضمن النظام السياسي الأميركي، فإن أحد العناصر المتأصلة في الثقافة المدنية الأميركية هو عدم الثقة المتزايدة بالأحزاب السياسية. ولعل تبني ونمو نظام الانتخابات التمهيدية لاختيار المرشحين لانتخابات الكونغرس والولايات دليل على وجود مشاعر شعبية معادية للأحزاب بين الجماهير. ويساور الأميركيون المعاصرون الشك والريبة حيال زعماء أحزابهم السياسية الذين يمارسون السلطة على حكومتهم. وتظهر استطلاعات الرأي العام على الدوام أن نسبا كبيرة من أبناء الشعب ترى أن الأحزاب تقوم أحيانا بقدر أكبر من تشويش القضايا بدلا من توضيحها – وأن من الأفضل عدم وجود شارات حزبية على أوراق الاقتراع.

مرشحو الرئاسة الجمهوريون يظهرون معاً قبيل المناظرة في أيلول/سبتمبر 2011 في ولاية كاليفورنيا. و هم ، من اليسار رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغريتش ، النائبة مشال باكمان من ولاية مينيسوتا ، حاكم ولاية ماساشوسيتس السابق مت رومني ، حاكم ولاية تكساس ريك بيري ، و النائب رون بول من ولاية تكساس.

لذا يتعين على الأحزاب أن تتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من الناخبين ممن يعلقون أهمية متناقصة على الانتساب الحزبي، ومن المؤشرات على ذلك مدى حدوث تقسيم الأصوات بين الحزبين. فعلى سبيل المثال، قد يصوت الناخب لمرشح حزبه للرئيس ولمرشح حزب آخر في دائرته للكونغرس. وهكذا، وفي عصر الحكومة المقسمة (أي سيطرة الرئيس المنتمي لحزب معين على البيت الأبيض وسيطرة الحزب الآخر على الكونغرس)، يجد الرؤساء أنفسهم في كثير من الأحيان يحاولون الحكم دون أغلبية في أحد مجلسي الكونغرس أو في كليهما.

ناخبون من ولاية اتلانتا يدلون بأصواتهم اليكترونياً في مدرسة ثانوية و ذلك خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010

وقد أصبحت السيطرة على الأحزاب المقسمة في سلطتي الحكومة التنفيذية والتشريعية صفة مميزة مألوفة بالنسبة للحكومة القومية والحكومات في الولايات الخمسين. ويعتقد بعض المراقبين أن الناخبين يحبذون هذا الترتيب، لأنه يميل إلى إفشال المبادرات الحكومية الرئيسية التي قد تكون مصدرا لإزعاج الناخبين.

مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون

ظل مرشحو الأحزاب الثالثة والمرشحون المستقلون، رغم العقبات التي تم بحثها آنفا، سمة مميزة متعاقبة في السياسة الأميركية. وقد أثاروا في كثير من الأحيان مشاكل تواجه المجتمع فشلت الأحزاب الرئيسية في طرحها في صدر الخطاب العام – ثم في الأجندة الحكومية. إلا أن معظم الأحزاب الثالثة حققت بعض النجاح في انتخاب واحد ثم ما لبثت أن اختفت أو تلاشت أو تم استيعابها في أحد الحزبين الرئيسيين. ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر، ظهر حزب جديد واحد هو الحزب الجمهوري وتحوّل إلى حزب رئيسي. وفي تلك الحالة، كانت هناك قضية أخلاقية ملحة ألا وهي الرق، التي تسببت في انقسام أبناء الأمة. وقد وفرت هذه القضية أساسًا لتجنيد المرشحين وتعبئة الناخبين.

وهناك أدلة على أن من الممكن أن تؤثر الأحزاب الثالثة تأثيرًا كبيرًا على نتائج الانتخابات. فعلى سبيل المثال، أدى ترشيح الحزب الثالث لثيودور روزفلت في العام 1912 إلى تقسيم أصوات الجمهوريين العادية، ومكّن من انتخاب وودرو ولسون الديمقراطي بأقل من أغلبية الأصوات الشعبية. وفي العام 1992 جذب ترشيح المستقل إتش. روس بيرو الناخبين الذين كانوا يصوتون أساسًا للمرشحين الجمهوريين في ثمانينيات القرن الماضي، مما أسهم في هزيمة الرئيس الجمهوري آنذاك جورج إتش بوش. وفي السباق المتقارب جدًا في العام 2000 بين الجمهوري جورج دبليو بوش والديمقراطي آل غور، كان من الممكن فوز غور بأصوات الهيئة الانتخابية

رشح إيتش. روس بيرو نفسه للرئاسة كمرشح مستقل في عامي 1992 و 1996.

للولايات ثم بالرئاسة لو أن مرشح حزب الخضر رالف نادر لم يكن على بطاقة الاقتراع في ولاية فلوريدا.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام منذ تسعينيات القرن الماضي على الدوام مستوى عاليًا من الدعم الشعبي لمفهوم الحزب الثالث. وأظهر استطلاع أجرته مؤسسة غالوب قبل انتخابات العام 2000 أن 67 بالمئة من الأميركيين يفضلون وجود حزب ثالث قوي يقدم مرشحين لمنصب الرئيس وللكونغرس وللمناصب المنتخبة في الولايات ضد المرشحين الجمهوريين

والديمقراطيين. ومثل هذه الميول، إضافة إلى الإنفاق السخي على الحملات الانتخابية، هي التي مكّنت الملياردير من ولاية تكساس روس بيرو من الحصول على 19 بالمئة من الأصوات الشعبية في الانتخابات الرئاسية في عام 1992، وهي أعلى نسبة يحققها مرشح عن حزب غير رئيسي منذ فوز ثيودور روزفلت (الحزب التقدمي) بسبعة وعشرين بالمئة من الأصوات في العام 1912.

ناخب يملأ بطاقة الاقتراع في انتخابات نيسان/ابريل 2008 الأولية في ولاية بنسلفانيا .

ناخبون يصطفون للإدلاء بأصواتهم قبيل شروق الشمس في يوم الانتخابات في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 في أباتشي جنكشن بولاية أريزونا.

السناتور جون مكاين من ولاية أريزونا يقبل ترشيح الحزب الجمهوري له لمنصب الرئيس في المؤتمر القومي للحزب في مدينة سانت بول بولاية مينيسوتا في أيلول/سبتمبر 2008.

الترشيـــح للمناصـــب الرئاسيـــة

ليست القواعد التي تتبعها الأحزاب في ترشيح مرشحيها للرئاسة مذكورة في الدستور الأميركي. فكما لوحظ، لم تكن هناك أحزاب سياسية موجودة عندما أعد الدستور وأقر في أواخر القرن الثامن عشر، ولم يكن لدى الآباء المؤسسين للجمهورية اهتمام بمنع الإجراءات المتعلقة بمثل هذه الكيانات.

منذ العام 1796 بدأ أعضاء الكونغرس الأميركي ممن كانوا ينتسبون إلى أحد الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك يلتقون بشكل غير رسمي لاختيار مرشحي حزبهم لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس. واستمر ذلك النظام المعروف بـ «مؤتمر كينغ الانتخابي الحزبي» كنظام لاختيار مرشحي الأحزاب الرئاسيين لنحو 30 عاما. ولكنه انهار في العام 1824، إذ وقع ضحية اعتماد مبدأ لامركزية السلطة في الشؤون السياسية التي رافقت توسع الولايات المتحدة باتجاه الغرب.

وفي نهاية المطاف حلت مؤتمرات الترشيح القومية محل مؤتمر كينغ الانتخابي كوسيلة لاختيار مرشحي الأحزاب. وفي العام 1831، اجتمع حزب صغير هو حزب مناهضي الماسونية في حانة بمدينة بلتيمور في ولاية ماريلاند لاختيار مرشحين وصياغة برنامج سياسي يخوض المرشحون الانتخابات على أساسه. وفي العام التالي اجتمع الديمقراطيون في الحانة نفسها لاختيار مرشحيهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب الرئيسية ومعظم الأحزاب الصغيرة تعقد مؤتمرات ترشيح

قومية، يحضرها مندوبون عن الولايات، لاختيار مرشحيها لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس والاتفاق على مواقفها السياسية.

ظهور التلفزيون

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان قادة الحزب في الولاية يسيطرون على مؤتمرات ترشيح المرشحين لمنصب الرئيس، مع أن العديد من أعضاء الحزب كانوا يحضرون تلك المؤتمرات. واستخدم هؤلاء «الزعماء» السياسيون نفوذهم لاختيار مندوبي ولايتهم للمؤتمر، وضمان كونهم اقترعوا «بشكل صحيح» في المؤتمر القومي للحزب. وطالب معارضو زعماء الأحزاب بإصلاحات للسماح للناخبين العاديين باختيار مندوبي المؤتمر. وظهرت الانتخابات التمهيدية إلى حيز الوجود لتحقيق ذلك. وبحلول العام 1916 كان أكثر من نصف الولايات قد أصبح ينظم انتخابات تمهيدية رئاسية.

لكن هذه الحركة لم تدم طويلا. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى تمكن قادة الأحزاب، الذين رأوا في الانتخابات التمهيدية تهديدا لنفوذهم، من إقناع المشرعين في الولايات بإلغائها على أساس أنها كانت مكلفة ولم تستقطب سوى أعدادا قليلة من الناس للمشاركة فيها. وبحلول العام 1936 كانت هناك حوالي عشر ولايات فقط ما زالت تجري الانتخابات الرئاسية التمهيدية.

لكن الضغوط المطالبة بالديمقراطية برزت مجددا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فلأول مرة أمّن التلفزيون وسيلة تمكّن الناس عن طريقها من مشاهدة الحملات السياسية والاستماع إليها وهم في غرف الجلوس في منازلهم. وأصبح بإمكان

المرشحين للرئاسة استخدام ظهورهم أمام جمهور واسع من خلال شاشات التلفزيون لإثبات شعبيتهم بين الجماهير. وشهدت العقود التالية عودة الإصلاحات الديمقراطية لتوسيع نطاق المشاركة في مؤتمرات الترشيح الحزبية.

ونتيجة لذلك، تجري معظم الولايات الآن انتخابات تمهيدية. وبحسب قوانين الولاية، يمكن للناخبين الإدلاء بأصواتهم لاختيار مرشح الحزب للرئاسة وقائمة من المندوبين الذين «يتعهدون» بالتصويت لصالح المرشح، أو يمكنهم التصويت للمرشح للرئاسة بحيث يتم اختيار المندوبين في وقت لاحق بشكل يعكس تصويتهم، أو قد يصوتون بشكل غير مباشر لمرشح في مؤتمر انتخابي باختيار مندوبين للمؤتمر «يتعهدون» بالتصويت لمرشح أو لآخر. وطبقا لنظام المؤتمر الانتخابي الحزبي، فإن أعضاء الحزب الذين يعيشون ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبيا، أي دائرة محلية، يجتمعون للتصويت للمندوبين الذين يتعهدون بدعم مرشحين معينين لمنصب الرئيس. ويمثل هؤلاء المندوبون بدورهم دائرتهم في مؤتمر للدائرة يختار مندوبين لحضور مؤتمرات دوائر الكونغرس ومؤتمرات الولاية. وينتخب المندوبون إلى هذه المؤتمرات في نهاية المطاف المندوبين لتمثيل الولاية في المؤتمر القومي. ومع أن هذا النظام يستغرق عدة أشهر، فإن اختيار المرشح المفضل يتم بشكل أساسي في الجولة الأولى من الاقتراع.

ويتم حساب الحجم الحقيقي للوفد الذي يمثل الولاية في المؤتمر القومي للحزب من خلال صيغة أو معادلة يقررها كل حزب تشمل اعتبارات مثل عدد سكان الولاية والدعم السابق الذي قدمته لمرشحي ذلك الحزب على المستوى القومي وعدد المسؤولين المنتخبين وزعماء الحزب من تلك الولاية ممن يشغلون حاليا مناصب حكومية. وتؤدي معادلة التوزيع التي ينتهجها الحزب الديمقراطي إلى كون

السناتور باراك أوباما يقبل ترشيح الحزب الديمقراطي له لمنصب الرئيس في المؤتمر القومي للحزب في مدينة دنفر بولاية كولورادو في آب/أغسطس 2008.

عدد المندوبين إلى المؤتمرات القومية يعادل نحو ضعفي عدد المندوبين للحزب الجمهوري.

ونتيجة لهذه الاتجاهات الإصلاحية منذ الحرب العالمية الثانية، يبرز اتجاهان هامّان. الأول هو أن أعداداً متزايدة من الولايات غيرت مواعيد انتخاباتها التمهيدية الرئاسية ومؤتمراتها الانتخابية الحزبية وأصبحت تجريها في المرحلة المبكرة الحاسمة لموسم الترشيح. وتعرف هذه العملية باسم «التحميل المبكر». وقد يتيح كون الولاية من ولايات الانتخابات التمهيدية أو المؤتمرات الانتخابية الحزبية المبكرة للناخبين في الولاية بممارسة مزيد من النفوذ على الاختيار النهائي للمرشحين. كما أن ذلك قد يشجع المرشحين على معالجة أمر احتياجات ومصالح الولاية في مرحلة

مبكرة، وقد يرغم المرشحين على التنظيم ضمن الولاية، وإنفاق المال على هيئات موظفيهم ووسائل الإعلام والفنادق في سبيل محاولة الحصول على فوز افتراضي (سيكولوجي) حاسم في مرحلة مبكرة من عملية الترشيح الحزبي.

يُضاف إلى ذلك أن الولايات تتعاون في بعض مناطق البلاد مع بعضها البعض لتنظيم «انتخابات تمهيدية إقليمية» بإجراء انتخاباتها التمهيدية وعقد مؤتمراتها الانتخابية الحزبية في اليوم نفسه، وذلك لزيادة تأثير مناطقها على العملية الانتخابية ككل إلى أقصى حد.

وقد أدى هذان الاتجاهان إلى إرغام المرشحين على التبكير في بدء حملاتهم الانتخابية لكسب موطىء قدم لهم في العدد المتزايد للولايات التي تجري الانتخابات

رئيسة الدائرة الانتخابية جودي ويتكوب تشرح القوانين خلال الاجتماع الانتخابي الحزبي في كانون الثاني /يناير 2008 في مدينة لو مارس بولاية ايوا.

أمريكا تصوت،
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

ميغيل فوينتيس يساعد زوجته كريستينا على التصويت في شرق لوس أنجيليس بولاية كاليفورنيا.

ناخبون يدلون بأصواتهم في مدرسة هنري دبليو. غرادي الثانوية في مدينة أتلانتا بولاية جورجيا.

ناخبة تملأ بطاقتها الانتخابية في ديربورن، ميشيغان.

روبي واكر تراقب توأميها برايس و برايدن، البالغين من العمر ثلاثة سنوات و هي تدلي بصوتها في مدرسة بروفيدانس الإعدادية في مدينة تشيسترفيلد بولاية فيرجينيا.

فيكي فرجوس تدلي بصوتها وهي ترتدي لباساً وطنياً في مدينة ساكرامنتو بولاية كاليفورنيا.

ناخبان يدققان ببطاقة إقتراع في مركز إقتراع في مدينة كرياس جويل بولاية نيويورك.

غريغ ماكفارلاند يغادر مركز الاقتراع بعد إدلاء صوته في مدينة تيمبي بولاية أريزونا.

يو وانغ تدلي بصوتها في مبنى محكمة في مدينة سنترال سيتي بولاية كولورادو.

الأولية الأولى. كما تعيّن على المرشحين الاعتماد بشكل متزايد على وسائل الإعلام وخاصة الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وعلى دعم زعماء الحزب في الولاية لمساعدتهم في الوصول إلى الناخبين في العديد من الولايات التي قد تجري انتخاباتها في اليوم نفسه.

انحسار أهمية المؤتمرات السياسية

من النتائج التي أسفرت عنها التغييرات في عملية اختيار المرشح للرئاسة التقلص المتزايد في أهمية المؤتمر القومي النهائي المتلفز للحزب. وقد أصبح الناخبون في الوقت الحاضر يحددون هوية المرشح للرئاسة فعليا في فترة مبكرة من عملية الانتخابات التمهيدية. وقد يفصح ذلك المرشح، بدوره، حتى عن اختياره لمرشحه لمنصب نائب الرئيس قبل انعقاد المؤتمر القومي للحزب. (المرشحون لمنصب نائب الرئيس لا يخوضون الانتخابات بصورة مستقلة في الانتخابات التمهيدية ولكن يتم اختيارهم من قبل الفائز بترشيح الحزب للرئاسة).

وهكذا فإن عملية الترشيح للرئاسة تستمر في التحول والتطور. وقد عزز هذا التحول والتطور المشاركة خلال العقود الأخيرة، وحسّن التمثيل الديمغرافي، وعزز العلاقة بين عضو الحزب العادي والمرشحين. وتعود العملية، بشكلها الحالي، بفائدة أكبر على المرشحين الأكثر شهرة، والذين يستطيعون جمع مبلغ أكبر من المال، ولديهم أفضل الحملات تنظيما وتأثيرا، ويثيرون أكبر حماسة بين الناخبين في فترة مبكرة من موسم الانتخابات الرئاسية التمهيدية.

دور الإنترنت

سارع المرشحون ومؤيدوهم إلى تبني الإنترنت كأداة في الحملات الانتخابية. وأثبتت أنها وسيلة فعالة ومؤثرة لجمع الأموال من المؤيدين المحتملين ولتعزيز سياسات وخبرة المرشحين.

ريك إروين يحصي الأصوات الأولية في مدينة ديكسفيل نوتش الصغيرة بولاية نيو هامبشر في كانون الثاني/يناير 2008.

وقد كان للبريد الإلكتروني والمدونات دور بارز في الانتخابات الرئاسية عام 2008. ومن المتوقع أن تلعب وسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك وتويتر دورًا أكبر في انتخابات عام 2012. كما أن المنظمات القائمة على إدارة الحملات الانتخابية تعمل على تسخير القوة المتنامية للشبكات الاجتماعية والأجهزة الإلكترونية المحمولة مثل الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية.

وقد أتاح التشارك في أشرطة الفيديو على مواقع الإنترنت مثل يوتيوب (You Tube) فرصًا كثيرة وأظهر صعوبات غير متوقعة للحملات السياسية. واستفاد المرشحون من التكنولوجيا لإنتاج أشرطة فيديو حول أنفسهم، تكون أحيانا فكاهية.

وصول مندوبين الى المؤتمر القومي للحزب الجمهوري عام 1868 في ولاية شيكاغو.

وفي أحيان أخرى، تم تسجيل المرشحين في حين غفلة وهم يقولون أو يفعلون شيئا لم يكونوا ليقولوه أو يفعلوه أمام جمهور عام، ثم تُعرض غلطتهم المحرجة عددًا لا يحصى من المرات على الإنترنت والتلفزيون.

المرشح الرئاسي الديمقراطي أوباما ينهي خطاب توليه الرئاسة خلال مؤتمر الحزب في عام 2008.

المرشحون الانتخابون يخاطبون الناخبين من خلال الشبكة الإنترنت و وسائل الاعلام الاجتماعية الأخرى.

انتخابـــات الكونغـــرس

قد تكون انتخابات الكونغرس مساوية للحملة الرئاسية من حيث وتيرة التنافس والأهمية تقريبا. وسبب ذلك هو الدور المركزي الذي يلعبه الكونغرس في عملية سن القوانين.

فالنظام الأميركي (الرئاسي)، على عكس النظام البرلماني، يقوم على مبدأ فصل السلطات بين الكونغرس ورئيس الجمهورية. ويتم انتخاب الرؤساء والمشرعين بشكل منفصل. ومع أن الرئيس الذي يتولى السلطة قد يقترح قوانين على الكونغرس، فإن هذه القوانين يجب أن تصاغ في الكونغرس من قبل حلفاء الرئيس ضمن تلك المؤسسة، ويجب أن يجيزها الكونغرس قبل أن تعاد إلى الرئيس لتوقيعها. ومجلسا النواب والشيوخ مستقلان قانونيا وسياسيا عن إرادة الرئيس.

ولا يتم التقيد بالانضباط الحزبي في الكونغرس بصرامة في النظام الأميركي، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية. ومن السهل نسبيا لأعضاء الكونغرس التصويت على السياسات كما يحلو لهم، بما في ذلك ما يعتقدون أنه الأفضل لهم من أجل ضمان إعادة انتخابهم. وعليه، فإن على قادة الكونغرس أن يبنوا ائتلافات لكسب معارك الكونغرس، فردا فردا، بدلا من الاعتماد على الدعم التلقائي من الأحزاب المنضبطة جدا. وهذا ما يجعل كل انتصار تشريعي في الكونغرس صعب المنال.

لذا فإن انتخابات الكونغرس مهمة للبلاد، لأن الكونغرس قوي ويصعب التنبؤ بقراراته، شأنه في ذلك شأن أعضاء الكونغرس كأفراد.

الفوارق بين مجلسي النواب والشيوخ

يحظى مجلس النواب ومجلس الشيوخ بسلطات متساوية تقريبا، غير أن طريقة انتخابهما تختلف كلية. فقد أراد مؤسسو الجمهورية الأميركية لأعضاء مجلس النواب أن يكونوا أقرب إلى عامة الناس، بحيث يمكنهم أن يعكسوا رغباتهم وتطلعاتهم. وعليه قرر المؤسسون أن يكون مجلس النواب كبيرًا نسبيًا لكي يضم أعضاء كثيرين من الدوائر التشريعية الصغيرة، وأن يجري انتخابه عددًا أكبر من المرات (كل عامين). بل إن البعض في البداية كانوا يعتبرون فترة السنتين طويلة جدا. وحين كان النقل بواسطة الخيل، فقد كانت فترة العامين في واشنطن تبعد عضو الكونغرس عن أعضاء دائرته الانتخابية لفترة عامين. ولكن مبعث القلق في هذه الأيام هو أن إجراء الانتخابات كل عامين يؤدي إلى إجبار أعضاء الكونغرس على العودة جوًا إلى دوائرهم الانتخابية كل عطلة أسبوع أو نحو ذلك لتعزيز دعمهم السياسي.

ويمثل كل مقعد في مجلس النواب دائرة انتخابية جغرافية فريدة، وكما أشير أعلاه، ينتخب كل عضو كممثل وحيد من تلك الدائرة حسب قاعدة الأغلبية. ويُضمن لكل ولاية من الولايات الخمسين مقعد واحد على الأقل في مجلس النواب، بينما توزع بقية المقاعد على الولايات حسب تعداد سكانها. عدد سكان ألاسكا، مثلا، صغير جدا. ولذلك ليس للولاية إلا مقعد واحد في مجلس النواب. أما كاليفورنيا فلها 53 مقعدا

تري سيول (إلى اليمين) تحتفل بانتخابها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2010 لمقعد في مجلس النواب عن ولاية ألاباما.

في المجلس باعتبار أن لديها أكبر عدد من السكان. وبعد كل إحصاء للسكان كل عشر سنوات، يتم إعادة حساب عدد المقاعد المحددة لكل ولاية ليؤخذ في الاعتبار التغيرات في تعداد سكان الولايات خلال السنوات العشر الماضية، وتقوم المجالس التشريعية في الولايات بإعادة ترسيم حدود دوائر الكونغرس داخل الولايات بحيث تعكس التغيرات في عدد المقاعد المحددة للولاية أو للتغيرات السكانية داخل الولاية.

وبالنسبة لمجلس الشيوخ، فقد كان القصد الأصلي من تصميمه هو أن يمثل أعضاؤه دوائر انتخابية أكبر، أي الولاية بأكملها، وتأمين تمثيل متساو فيه لكل ولاية، بصرف النظر عن تعداد السكان فيها. وتملك الولايات الصغيرة القدر نفسه من النفوذ (عضوان) كالولايات الكبيرة في مجلس الشيوخ.

وكانت المجالس التشريعية في الولايات في البداية هي التي تنتخب أعضاء مجلس الشيوخ. غير أن التعديل السابع عشر للدستور في العام 1913 بدّل الوضع بحيث أصبح أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون مباشرة من قبل الناخبين في كل ولاية. وعلى هذا الأساس، تمثل كل ولاية بعضوين في مجلس الشيوخ ينتخب كل منهما لمدة ستة أعوام، بحيث ينتخب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل عامين. وينتخب عضو مجلس الشيوخ بأكثرية الأصوات من قبل الناخبين في الولاية.

الولاء لحزب أو لشخص

كانت انتخابات الكونغرس في الماضي «حزبية الطابع»، حيث إن ناخبين كثيرين كانوا يدينون بالولاءات التقليدية واعتمدوا نهج التصويت على أساس حزبي في انتخابات الكونغرس. ولم تزد الشخصيات الفردية وأداء الأعضاء المنتخبين أو تنتقص سوى القليل من دعم الناخبين لهم. غير أن آراء وشخصيات المرشحين الفرديين أصبحت أساسية بالنسبة للسياسة الانتخابية خلال العقود الأخيرة وقللت إلى حد ما من أهمية الولاءات الحزبية.

مبنى الكونغرس الأميركي (الكابيتول) ويضم مجلسي النواب والشيوخ.

بل إن الانتخابات القومية أصبحت منذ فترة الستينيات من القرن المنصرم تدور أكثر فأكثر حول شخصية المرشح. وجعل تطور وسائل الإعلام والإنترنت، وأهمية الحملات الجريئة لجمع التبرعات، واستطلاعات الرأي العام المتواصلة، وغير ذلك من أوجه الحملات الانتخابية العصرية، جعلت الناخب أكثر وعيا ومعرفة بالمرشح كفرد. ونتيجة لذلك، بدأ الناخبون يتدارسون مواطن القوة والضعف في المرشحين علاوة على اعتبارات الولاء الحزبي في اختيار المرشحين الذين يدعمونهم. كما أن انتشار التعليم العام على نطاق واسع في أوائل القرن العشرين والتعليم العالي بعد الحرب العالمية الثانية أكسب الناخبين المزيد من الثقة في أحكامهم، وقلل من اعتمادهم على التوجيهات الحزبية فيما يتعلق بخياراتهم عند الإدلاء بأصواتهم.

وفي هذا السياق للانتخابات التي تتمركز حول شخصية المرشح، فإن أعضاء الكونغرس الذين يخوضون الانتخابات ثانية وثالثة يحظون بفرص أكبر للفوز، حيث تصل نسبة إعادة انتخابهم إلى أكثر من 90 بالمئة. ويعزى ذلك جزئياً إلى المداهنة في التغطية الإعلامية للكونغرس، وخاصة تغطية الأعضاء الفرديين من قبل وسائل الإعلام المحلية في ولاياتهم أو في الدوائر الانتخابية للكونغرس. وبفضل هذه التغطية الإعلامية التي يحظون بها ومشاركتهم اليومية في قضايا السياسة العامة، والأفراد والجماعات الذين يسعون للتأثير على السياسة، فإن أعضاء الكونغرس الذين هم في المنصب أصلا يميلون إلى جمع مبالغ أكبر بكثير لاستخدامها في حملاتهم الانتخابية. ولهذه الأسباب وغيرها فإن إعادة انتخاب أعضاء الكونغرس الذين هم في المنصب أصلا كبيرة الاحتمال، بصرف النظر عن الحزب الذي ينتسبون إليه.

المتنافسان كوري غاردنر (إلى اليسار) وبتسي ماركي (إلى اليمين) يخوضان مناظرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، 2010 في سعيهما للفوز بمقعد في مجلس النواب عن ولاية كولورادو.

الاستطلاعـــات والمعلقـــون السياسيـــون

مع أن استطلاعات الرأي العام ليست جزءًا من القواعد والقوانين التي تحكم السياسة الانتخابية، فقد أصبحت جزءًا أساسيًا من العملية الانتخابية خلال العقود الأخيرة. ويستخدم مرشحون سياسيون كثيرون متخصصين في استطلاعات الرأي، كما يجرون استطلاعات متكررة للرأي العام. وتطلع الاستطلاعات المرشحين السياسيين على صورتهم في عيون الأشخاص المستطلعة آراؤهم مقارنة بمنافسيهم، وعلى القضايا المهمة في أذهان الناخبين. كما أن وسائل الإعلام، الصحف والتلفزيون، تجري استطلاعات للرأي العام وتنشرها (مع نتائج الاستطلاعات الخاصة) لإعطاء المواطنين إحساسًا بوضع مرشحيهم المختارين، والقضايا والسياسات التي يتحمسون لها مقارنة بخيارات غيرهم.

لقد هيمنت منظمة أو منظمتان كبيرتان فقط منذ 50 عاما على استطلاعات الرأي العام. أما اليوم، في عصر الأخبار الفورية وشبكة الإنترنت وقنوات أخبار الكابل التلفزيونية على مدار الساعة، فإن مصادر متعددة تقدم نتائج استطلاعات الرأي العام بصورة منتظمة.

تاريخ استطلاعات الرأي العام

لقد أصبحت الآن استطلاعات الرأي العام المستمرة التي يجريها متخصصون مؤهلون يمثلون منظمات خاصة شيئًا مألوفًا بالنسبة للمرشحين الفرديين، كما هي بالنسبة لكبار المسؤولين الحكوميين كالرئيس، ممن يريدون معرفة اتجاه هبوب الرياح السياسية. غير أن الاستطلاعات المستقلة التي تجريها وسائل الإعلام مألوفة عبر التاريخ الأميركي.

ومع أن أول استطلاع سياسي أجرته الجريدة المحلية في هاريسبيرغ بولاية بنسلفانيا في العام 1824، إلا أن الاستطلاعات المستقلة لم تصبح مصدراً لوسائل الإعلام في تغطيتها الإخبارية للحملات الانتخابية إلا في عقد الثلاثينات من القرن الماضي. وبحلول عقد السبعينات من القرن الماضي، كانت دوائر الأخبار في شبكات التلفزيون الرئيسية الثلاث (أي بي سي، سي بي إس، إن بي سي) تقدم استطلاعاتها الخاصة حول سباقات الانتخابات الرئاسية، وبعد ذلك سباقات الولايات الهامة للحكام وللكونغرس الأميركي.

واستطلاعات وسائل الإعلام الحديثة، كتلك التي تجرى باسم شبكة أخبار تلفزيونية وصحيفة مشاركة (مثل شبكة سي بي إس التلفزيونية/صحيفة نيويورك تايمز، وشبكة إي بي سي التلفزيونية/صحيفة واشنطن بوست، وشبكة إن بي سي التلفزيونية/صحيفة وول ستريت جورنال)، تجرى بصورة متكررة وقد تتعقب الرأي العام حول المرشحين والقضايا على أساس أسبوعي أو يومي. وهي مصممة

إن الأزرار التي تحمل رموز المرشحين والأحزاب في الحملات الانتخابية باتت جزءاً من الانتخابات الأميركية منذ أكثر من قرن.

بحيث تكون حيادية ومستقلة. وعبر العقود، قدمت الاستطلاعات السياسية المستقلة نظرة موضوعية على السباقات الانتخابية، وتقويما لمواطن قوة ومواطن ضعف كل مرشح، وتفحصاً للفئات الديمغرافية المؤيدة لكل مرشح. ومثل هذه الاستطلاعات المستقلة تمنح الصحفيين والمحررين القدرة على إجراء وعرض تقويمات أمينة عن وضع الحملة الانتخابية، وتعطي الناخبين إحساسا أفضل بالساحة السياسية.

حلبة التزلق على الجليد في مركز روكيفيلر بمدينة نيويورك و هي تظهر نتائج ليلة الانتخابات من خلال ولايات باللون الأحمر للجمهوريين و ولايات باللون الأزرق للديمقراطيين.

حجم العينات وبنيتها

تجرى الاستطلاعات أحيانا خلال الليل بعد حدث كبير، مثل خطاب الرئيس السنوي عن حالة الاتحاد أو مناظرة بين مرشحين للمناصب السياسية. وفي كثير من الأحيان تجرى هذه الاستطلاعات خلال ليلة واحدة من أجل نشر نتائجها بسرعة في اليوم التالي وتشتمل على عينة تتألف من 500 شخص راشد على صعيد البلاد بأكملها. ومع أن مثل هذه الاستطلاعات الليلية قد توفر قراءة سريعة لردود فعل الجمهور، إلا أن بعض الخبراء يعتقدون أن العينة المؤلفة من 500 مواطن أصغر من اللازم لكي تحظى بالجدية في دولة يزيد تعداد سكانها على 300 مليون شخص. ويفضل محترفون كثيرون طرح الأسئلة على 1000 راشد على الأقل لتوفير عينة ممثلة لجميع السكان. وحتى بعض أكثر الاستطلاعات شمولا معرضة للتأويلات، وهناك أمثلة عديدة على وجود مرشحين صعدوا من موقع مغمور نسبيًا إلى شعبية واسعة، وذلك خلافا للاتجاهات المستنبطة من نتائج الاستطلاعات المبكرة.

ويمكن للاستطلاعات المبكرة أن توفر ثروة هائلة من البيانات التي تتجاوز إظهار المرشحين الذين يتقدمون في السباق. ويمكنها أن تكشف الاهتمام بالقضايا الراهنة وأن تصور المزاج العام للجمهور. وكما قال أحد القائمين على استطلاعات الرأي العام "كل ما تفعله الاستطلاعات هو أنها تضيف العلم إلى ما يراه المرشحون وما يشعر به الجمهور، القناعة، والسخط، والغضب، والإحباط والثقة، أو حتى اليأس". وهكذا فإن كلا من نتائج الاستطلاعات الخاصة والعامة تساعد المرشحين على تقرير الرسالة المثلى التي يمكن توصيلها وينبغي التأكيد عليها، مع التركيز على القضايا بالنسبة لأعضاء الجمهور.

استطلاعات رأي الناخبين الخارجين من الاقتراع

لقد كانت استطلاعات رأي الناخبين الخارجين من الاقتراع (استطلاعات تجريها شبكات التلفزيون عند خروج الناخبين من مراكز الاقتراع) تشكل جزءاً رئيسيًا في الانتخابات الأميركية منذ سبعينات القرن الماضي. وهي والحق يقال الأكثر إثارة للنقاش والجدل، لأنها تعطي شبكات التلفزيون الوسيلة للتنبؤ بالفائزين بالانتخابات على أساس مقابلات تجرى مع أشخاص كانوا لتوهم قد أدلوا بأصواتهم. وقد اكتسبت استطلاعات الخروج سمعة سيئة أثناء الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2000، عندما أسيء استخدامها من قبل شبكات التلفزيون لكي تطلق ليس توقعًا واحدًا فقط، بل توقعين للرئيس الذي اختاره الناخبون في ولاية فلوريدا. وقد تفوق الضغط للحصول على التنبؤ أولا على الضغط من أجل الحصول على الحقيقة.

المعلق والمحلل السياسي الجمهوري كارل روف، إلى اليسار، والمحلل السياسي الديمقراطي جيمس كارفيل يشاركان في برنامج تلفزيوني تم بثه في شهر أيار/مايو عام2009 في مدنية نيويورك.

إلا أن استطلاعات الناخبين الخارجين من الاقتراع، عند استخدامها بالصورة اللائقة، يمكن أن تكون أداة حيوية في أيدي القائمين على الاستطلاعات ورجال الصحافة والأكاديميين. فبالإضافة إلى استخدامها في التنبؤ بالفائزين في وقت مبكر من يوم الانتخابات، فإنها توفر للخبراء وعلماء السياسة تفاصيل طريقة إدلاء جماعات ديمغرافية معينة بأصواتها، والأسباب التي دعت إلى الإدلاء بأصواتهم لصالح هذا المرشح أو ذاك.

تمويـــل الحمـــلات الانتخابـيـــة

يحدد القانون الفدرالي كيف يجمع المرشحون للمناصب الفدرالية للرئيس وعضو مجلس الشيوخ وعضو مجلس النواب، وبعض حلفائهم السياسيين، الأموال، ومن أي جهات، وحجم تلك الأموال. وقوانين تمويل الحملات الانتخابية الفدرالية منفصلة عن قوانين الولايات التي تنظم الانتخابات لمناصب الولايات والمناصب المحلية.

ويجمع المرشحون للرئاسة في النظام الأميركي مئات الملايين من الدولارات لحملة انتخابية موجهة نحو دولة فيها أكثر من 100 مليون ناخب. ومع أن جمع التبرعات يأتي من مصادر خاصة في حالات كثيرة، فإن العملية التي تنفق فيها الأموال تخضع لقواعد منظمة صارمة.

ويتعين على المرشح لمنصب الرئيس أن يؤسس منظمة لحملته الانتخابية، تسمى اللجنة السياسية. ويتعين على اللجنة السياسية أن يكون لها أمين صندوق وأن تسجل لدى هيئة الانتخابات الفدرالية. وعلى الرغم من اسمها، فإن عمل هيئة الانتخابات الفدرالية يقتصر على الإشراف على، وتنفيذ قوانين تمويل الحملات الانتخابية، ولا تدير الانتخابات بالفعل. (عملية تسجيل الناخبين، وإجراء الاقتراع، وعد الأصوات هي مسؤولية مسؤولي الانتخابات في الولاية وعلى الصعيد المحلي).

وتسجل أنواع مختلفة من اللجان السياسية لدى هيئة الانتخابات الفدرالية. وبالإضافة إلى المرشحين يتعين على الأحزاب السياسية أن تسجل لجانها لدى تلك الهيئة. وعلاوة على ذلك، فإن أي مجموعة من المواطنين بصفتهم الخاصة يمكنهم تشكيل لجنة سياسية.

ويمكن للجان السياسية بعد تسجيلها الشروع في جمع أموال الحملات الانتخابية. وتقدم كشوفات بمثل هذه الأموال، بالإضافة إلى النفقات، لهيئة الانتخابات الفدرالية على أساس ربع سنوي (كل ثلاثة أشهر) أو شهري. ويتعين تقديم التقارير أيضا بالطرق الإلكترونية وهي متاحة لاطلاع الجمهور على الموقع الإلكتروني لهيئة الانتخابات الفدرالية www.fec.gov. كما تحتفظ منظمات خاصة عديدة بمواقع إلكترونية لمراقبة التبرعات والنفقات للمرشحين، والأحزاب السياسية، ولجان العمل السياسي. وهدف ذلك هو تسهيل الأمر للصحافة وللناخبين لمعرفة الجماعات التي تتبرع بالمال ومعرفة المرشحين والقضايا الذين يتلقونها. وهناك قيود قانونية على حجم المبلغ الذي يمكن للمواطنين الأفراد واللجان الفردية التبرع به للمرشحين الذين يفضلونهم. وعلى هذا الأساس يتعين على المرشح لمنصب الرئيس الذي يحتاج إلى جمع مئات الملايين من الدولارات لحملة الرئاسة أن يحاول إيجاد آلاف المتبرعين.

في العام 2010 صدر حكم مثير للجدل من المحكمة العليا أدخل تغييرات كبيرة على قانون تمويل الحملات الانتخابية. فقبل صدور الحكم كان القانون يمنع الشركات والنقابات العمالية من الإنفاق مباشرة لتأييد أو معارضة المرشحين لمنصب الرئيس وعضوية الكونغرس. وكان يُسمح للمجموعات المكونة من أفراد بإنشاء صناديق

المرشح المحتمل للحزب الجمهوري ريك بيري، حاكم ولاية تكساس، أثناء مشاركته في فعالية لجمع التبرعات في ولاية أيوا في أيلول/سبتمبر، 2011.

منفصلة فيما يُسمى لجان النشاط السياسي للمساهمة بالتبرع لحملات الأحزاب السياسية أو المرشحين دون استخدام أموال من صناديق الشركة أو النقابة. لكن بعد صدور الحكم، أصبح بإمكان الشركات والنقابات أن تستخدم كميات غير محددة بشكل مباشر من الأموال في سبيل انتخاب أو استبعاد مرشح معين ما دامت لا تفعل ذلك بالتنسيق مع المنظمات أو الجمعيات التي تتولى الحملة الانتخابية لذلك المرشح.

ويحتاج المرشح لمنصب منتخب لشن حملة بتوظيف هيئة موظفين، وإعداد مساحة للمكاتب وتنظيم السفر والتنقل، وإجراء الأبحاث، وإصدار أوراق تتعلق بالمواقف، والإعلان على الراديو والتلفزيون وفي المطبوعات وشبكة الإنترنت، وتنظيم العديد من أنشطة الظهور في الأماكن العامة وجمع التبرعات. ويقوم المرشح لمجلس النواب بهذه الأنشطة في دائرته الانتخابية، في حين أن المرشح لمجلس الشيوخ يفعل ذلك على صعيد الولاية. (قد يقوم أعضاء مجلسي النواب والشيوخ بفعاليات محددة لجمع التبرعات في موقع آخر، كمدينة واشنطن العاصمة). ويواجه المرشحون لمنصب الرئيس مهمة صعبة تشتمل على تنظيم حملات الانتخابات التمهيدية في كل ولاية على حدة، ثم تنظيم حملات انتخاب عامة في سائر أنحاء البلاد، إذا ما تم ترشيحهم.

التمويل العام

يؤهل المرشحون لمنصب الرئيس منذ العام 1976 للاشتراك في نظام التمويل العام للانتخابات. وقد اشترك جميع المرشحين لمنصب الرئيس حتى العام 2000 في هذا النظام بقبول أموال حكومية مقابل تعهد بعدم إنفاق أكثر من مبلغ معين. إلا أن هذا النظام أصبح غير مغر للمرشحين بصورة متزايدة لأن الحد المفروض على الإنفاق

يعتبر منخفضا جداً، وأقل من المبلغ الذي يمكن للمرشحين الرئيسيين جمعه عادة بسهولة من مصادر خاصة. ونتيجة لذلك، يفضل العديد من المرشحين الرئيسيين عدم الحصول على التمويل العام.

ويزداد الإنفاق عادة من انتخابات إلى الانتخابات التي تليها. وبالإضافة إلى ما ينفقه المرشحون، فإن الأحزاب السياسية ولجان العمل السياسي وغيرها من جماعات المصالح تنفق المال للتأثير على الانتخابات. ومن التطورات الحديثة لجمع المال للانتخابات، على سبيل المثال، وجود 527 منظمة سياسية تم تنظيمها أساسا بهدف التأثير على اختيار وترشيح وانتخاب أو تعيين فرد لمنصب عام فيدرالي أو على صعيد الولاية أو الصعيد المحلي. 527 من المنظمات السياسية، مثل MoveOn وSwiftboat Veterans for Truth ليست خاضعة لأنظمة هيئة الانتخابات الفدرالية، أو لهيئة انتخابات الولايات، وليست خاضعة للقيود نفسها المفروضة على التبرعات كلجان العمل السياسي. وقد أكد نقاد هذه الجماعات وغيرها من الجماعات المماثلة أن حجم الإنفاق الكبير في الانتخابات الأميركية، مقترنًا بالاعتماد على المصادر الخاصة للتمويل، يثير الخوف الملازم للنفوذ غير الملائم على السياسة العامة من قبل المتبرعين الأغنياء وجماعات المصالح القوية.

وقد عارض الإصلاحات المقترحة لتمويل الانتخابات أشخاص يرون الإنفاق على الانتخابات متناسبًا مع كل من تكاليف السلع والخدمات في الاقتصاد الراهن. وفيما يتعلق بذلك، ينظر إلى الإنفاق على الانتخابات كالثمن الذي تدفعه الديمقراطية للتنافس الانتخابي، بحيث إن التبرعات والنفقات الكبيرة من جماعات المصالح الخاصة بمثابة تعبير عصري عن التعددية التقليدية القديمة لأميركا. ومن الصعب

الرئيس أوباما يحضر نشاطاً لجمع التبرعات في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في ولاية هاواي.

إثبات وجود أي صلة محددة بين تبرعات جماعات المصالح وسياسة الحكومة. كما أن المحاكم طرحت قضية ما إذا كان فرض قيود إضافية على التبرعات والإنفاق في الحملات الانتخابية قد يحدّ على نحو غير ملائم من حق المتبرعين المحمي في الدستور في حرية التعبير في الساحة السياسية. وبالنظر للتكاليف الهائلة للحملات الانتخابية الحديثة، فإن أفرادا أثرياء جدا معينين يمولون حملاتهم الانتخابية الخاصة بهم للمناصب العامة، وليس هناك حكم يخالف ذلك. وهم يفوزون أحياناً ويخسرون أحياناً أخرى.

رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغرتش يدلي بخطاب خلال نشاط لجمع التبرعات نظمه الجمهوريون في حزيران/يونيو في واشنطن.

الإجراءات المتبعة في الانتخابات الأميركية

يتولى آلاف من الإداريين المسؤولية عن تنظيم وإدارة الانتخابات الأميركية، بما في ذلك فرز وتبويب النتائج والتصديق عليها. ويقوم هؤلاء المسؤولون بمجموعة معقدة من المهام، ومنها تحديد تواريخ الانتخابات، والتصديق على أهلية المرشحين، وتسجيل الناخبين المؤهلين وإعداد قوائم الناخبين، واختيار أجهزة التصويت، وتصميم بطاقات الاقتراع، وتنظيم قوة عاملة مؤقتة ضخمة لإدارة عملية التصويت يوم الانتخابات، ثم فرز وتبويب الأصوات والتصديق على النتائج.

ومع أن نتائج معظم الانتخابات الأميركية ليست متقاربة، فإن هناك سباقات من آن لآخر تشتمل على هامش صغير جداً للفوز أو سباقات قوبلت بالتحدي. وكشفت نتيجة انتخابات الرئاسة الأميركية للعام 2000، أو التنافس طويل الأمد لتحديد فائز في أكثر انتخابات رئاسية تقاربًا في التاريخ الأميركي، كشفت للأميركيين العديد من هذه القضايا الإدارية لأول مرة.

ويشتمل التصويت في الولايات المتحدة على عملية مؤلفة من خطوتين. وليست هناك قائمة قومية للناخبين المؤهلين. ولذلك يتعين على المواطن أولا أن يكون مؤهلا عن طريق تسجيل نفسه. ويسجل الناخبون أنفسهم للتصويت وفقًا للمكان الذي يعيشون

فيه. وإذا ما انتقلوا لموقع آخر فيتعين عليهم عادة تسجيل أنفسهم مرة أخرى. وقد صممت أنظمة التسجيل للقضاء على التحايل على العملية الانتخابية. إلا أن إجراءات تسجيل الناخبين تختلف من ولاية لأخرى. ففي الماضي كانت إجراءات تسجيل الناخبين تُستخدم أحيانا لعدم تشجيع مواطنين معينين على المشاركة في الانتخابات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأميركيون من أصل أفريقي في الجنوب.

وظهرت في الآونة الأخيرة نزعة نحو تسهيل شروط التسجيل. فعلى سبيل المثال، أتاح القانون الوطني لتسجيل الناخبين، الصادر عام 1993 تسجيل المواطنين للاقتراع حينما يجددون الرخص التي تصدرها ولاياتهم لقيادة السيارات. غير أن ولايات عديدة عمدت بعد ذلك إلى سن قوانين تزيد من صعوبة التسجيل، كأن تتطلب مثلا هويات صادرة عن الحكومة، أو تحد من حملات تسجيل الناخبين، أو تلغي التسجيل في يوم الانتخابات.

ومن أهم وظائف مسؤولي الانتخابات التأكد من أن كل شخص مؤهل للتصويت مدرج في قوائم التسجيل، ولكن على ألا تضم تلك القوائم أي شخص غير مؤهل. ويميل مسؤولو الانتخابات المحلية بصورة عامة إلى الإبقاء على الأشخاص الموجودين في القوائم حتى إذا لم يصوتوا في الآونة الأخيرة، بدلا من حذف أسماء الناخبين المؤهلين المحتملين. وعندما يظهر أشخاص في مراكز الاقتراع لا توجد أسماؤهم في القوائم يتم تزويدهم ببطاقة اقتراع مؤقتة لتسجيل أصواتهم. ومن ثم تتم مراجعة أهليتهم قبل أن يتم تسجيل أصواتهم.

إدارة الانتخابات

كما رأينا فإن الانتخابات في الولايات المتحدة، حتى الانتخابات للمناصب الفدرالية، هي ممارسة إدارية تتم إدراتها محليا. وكما أشير آنفا، فإن الإداريين الانتخابيين، الذين يضمون عادة مسؤولين أو موظفين في المقاطعات أو في المدن، يواجهون مهمة صعبة. فهم مسؤولون عن تسجيل الناخبين طوال العام وعن تحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت في انتخابات معينة. ويتعين عليهم أيضا تصميم بطاقات الاقتراع لكل انتخابات، بحيث يتأكدون من أن جميع المرشحين المصدق عليهم مدرجون في القوائم وأن جميع القضايا التي سيتم اتخاذ قرار بشأنها مصاغة بطريقة صحيحة. كما يتعين عليهم أن يحاولوا جعل بطاقة الاقتراع بسيطة وواضحة قدر المستطاع.

متطوعون في حملة أوباما يعملون في مقر محلي للحملة في فيلادلفيا خلال شهر آيار/مايو 2011.

الموظفتان في مركز الاقتراع بولا نوريس (إلى اليسار) وإيرلندا ويغينز (إلى اليمين)، تساعدان الناخبين في الانتخابات العامة التي جرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، 2010 في بلدة برناليلو بولاية نيو مكسيكو.

ولا توجد حاليا معايير قومية لقسائم الاقتراع. وبموجب قانون حقوق الانتخاب فقد يتعين على المسؤولين الانتخابيين توفير بطاقات الاقتراع بلغات متعددة (إذا كانت نسبة مئوية معينة من السكان لا يتحدثون اللغة الإنجليزية كلغة رئيسية). ويتعين في بعض الدوائر الانتخابية أن يتم تحديد ترتيب المرشحين والأحزاب على أوراق الاقتراع بصورة عشوائية. ويتعين على المسؤولين الانتخابيين في نهاية الأمر أن يختاروا أجهزة التصويت لاستخدامها في عملية التصويت، ويجب أن تكون بطاقات الاقتراع ملائمة لأجهزة التصويت.

ويكون هؤلاء المسؤولون في فترات ما بين الانتخابات مسؤولين عن حفظ وصيانة أجهزة التصويت. ومن أصعب مهامهم توظيف وتدريب هيئة موظفين مؤقتة كبيرة لجلسة عمل طويلة (تتراوح عادة بين 10 و15 ساعة) يوم الانتخابات.

طبيعة الاقتراع

يجري بذل مجهود كبير في الإعداد النزيه والقانوني والمهني للانتخابات. وبما أن المسؤولين يقومون بشراء الأجهزة وقسائم الاقتراع على الصعيد المحلي، فإن نوع وحالة الأجهزة التي يستخدمها الناخبون تتعلق عادة بالوضع الاجتماعي الاقتصادي والقاعدة الضريبية لموقعهم. وبما أن إيرادات الضرائب المحلية تمول أيضا المدارس والشرطة وخدمات الإطفاء والمتنزهات ومرافق الاستجمام، فإن الاستثمار في تكنولوجيا التصويت أعطي في كثير من الأحيان موقعا منخفضا على سلّم الأولويات.

وهناك طائفة منوعة من أجهزة التصويت المتوفرة في الولايات المتحدة. كما أن طبيعة التكنولوجيات المتعلقة بالتصويت آخذة في التغير بصورة مستمرة. وليس هناك اليوم سوى عدد قليل جدا من الأماكن التي يجري فيها التصويت باستخدام بطاقات الاقتراع التي تعلم بعلامة "X" إلى جانب اسم المرشح، كما كان في الماضي، غير أن الأنظمة المبرمجة بالكمبيوتر ما زالت تعتمد على بطاقات الاقتراع التي تملأ فيها دوائر أو يتم فيها الربط بين الأسطر. ثم يتم مسح أو فحص بطاقات الاقتراع هذه آليا بغية تسجيل الأصوات. وتعرف هذه الأجهزة بنظام المسح البصري.

وما زالت بعض الدوائر الانتخابية تستخدم آلات التشغيل بواسطة الأذرع التي يقوم فيها الناخبون بإدارة ذراع صغيرة مجاورة لأسماء المرشحين الذين يفضلونهم أو لجانب القضية التي يؤيدونها. ومن الأجهزة الواسعة الانتشار آلة "البطاقات المثقّبة". في هذه الحالة، يتم ثقب البطاقة في محازاة اسم المرشح، أو يتم إدخالها في حامل لموازاة اسم المرشح الذي يفضلون على صورة لبطاقة الاقتراع، فيتم ثقب الثقوب تلقائياً. وهذا النوع من بطاقة الاقتراع هو الذي سبّب الخلاف في عد الأصوات لانتخابات الرئاسة الأميركية للعام 2000 في ولاية فلوريدا. ونتيجة لتلك الحالة قامت عدة دوائر انتخابية بالتخلص من أجهزة "البطاقات المثقّبة". ووفّر قانون "ساعد أميركا على التصويت" تمويلا تطوّعياً للدوائر الانتخابية لاستبدال أنظمة التصويت بواسطة الأذرع والبطاقات المثقّبة.

ويميل الاتجاه الحالي نحو تبني أجهزة تسجيل إلكتروني مباشر تشتمل على شاشات لمس مبرمجة إلكترونيا وتشبه الآلات المصرفية الأوتوماتيكية. ويعمل خبراء الأمن على تحسين هذه الأنظمة لحل المشاكل الأمنية.

ومن التغييرات المهمة التي شهدتها عملية الاقتراع خلال السنوات الماضية تبني إجراءات تجعل استخدام بطاقات الاقتراع متوفرة للناخبين قبل يوم الانتخابات. وقد بدأ هذا الاتجاه ببنود تتعلق بالاقتراع الغيابي يتم إصدارها للناخبين الذين يتوقعون التغيب عن مكان إقامتهم (ومكان تصويتهم) يوم الانتخابات. وقد قامت بعض الولايات والدوائر الانتخابية المحلية تدريجيا بتحرير هذا البند، وسمحت للمواطنين بالتسجيل "كناخبين غائبين دائمين"، وقامت بإرسال أوراق اقتراعهم بصورة روتينية بالبريد إلى منازلهم. وتجري ولاية أوريغون انتخاباتها كليًا بواسطة البريد، ولكنها الولاية الوحيدة التي تفعل ذلك في الوقت الحاضر. ويعيد الناخبون

روبرت بريتينجهام، البالغ ثلاثة أعوام، ينتظر والده حتى يصوت في الانتخابات العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 في مدينة ساليزبري بولاية ماريلاند.

الغائبون عادة أوراق اقتراعهم بعد إكمالها بواسطة البريد.

ومن البنود الجديدة "التصويت المبكر"، الذي توضع فيه أجهزة التصويت في مراكز التسوق وغيرها من الأماكن العامة لمدة تصل إلى ثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخابات. ويتوقف المواطنون حسب الوقت المناسب لهم للإدلاء بأصواتهم.

فرز الأصوات

يتم فرز وعد الأصوات يوم الانتخابات. ومع أن بطاقات الاقتراع المبكرة أصبحت أكثر شعبية، فهي لا تفرز وتعد حتى ساعة متأخرة من يوم الانتخابات بعد إغلاق صناديق الاقتراع، وذلك لكي لا يتسنى صدور أي معلومات رسمية حول المرشح المتقدم أو المتخلف في الانتخابات. وقد يؤثر هذا النوع من المعلومات المبكرة على أساليب وجهود الحملات الانتخابية، وأيضا على إقبال الناخبين على الانتخاب.

حركة الإصلاح

من الدروس المتميزة لانتخابات العام 2000 أن القضايا المتعلقة بإدارة الانتخابات والاقتراع وفرز الأصوات في ولاية فلوريدا كان من الممكن أن تحدث إلى حد ما في أي دائرة انتخابية تقريبا في الولايات المتحدة. وقد تم تكليف إجراء دراسات متعددة، واستمعت طائفة من اللجان إلى شهود من الخبراء وحصلت على شهادات حول الحاجة إلى الإصلاح.

مركز اقتراع في مدينة لوس أنجيليس بولاية كاليفورنيا يوفر بطاقات إقتراع بعدة لغات.

وقد أقر الكونغرس في العام 2002 "قانون ساعد أميركا على التصويت"، الذي يتضمن عدة عوامل بارزة. أولا، عرضت الحكومة الفدرالية دفعات مالية للولايات والحكومات المحلية لاستبدال آلاف البطاقات المثقّبة وآلات التصويت بواسطة الأذرع والتي عفا عليها الزمن. ثانيا، أنشأت هيئة لمساعدة الانتخابات لتقديم مساعدة فنية لمسؤولي إدارة الانتخابات المحليين ووضع معايير لأجهزة الاقتراع. وتشتمل مهمة الهيئة على وضع برامج أبحاث لدراسة تصميم آلات الاقتراع وبطاقات الاقتراع، وأساليب التسجيل، وأساليب الاقتراع المؤقت والحد من الاحتيال، وإجراءات تجنيد وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع، وبرامج توعية الناخبين، من جملة أمور أخرى.

ناخب من مدينة سياتل بولاية واشنطن يضع بطاقة الاقتراع في صندوق اقتراع موجود خارج مكتبة عامة.

ويمثل قانون "ساعد أميركا على التصويت" تحولا مهمًا عن الدور المحدود للحكومة الفدرالية في ما كان يعتبر من الناحية التاريخية قضية إدارية محلية. إلا أن هذا المجهود الإصلاحي الإجرائي ساعد في إعادة تأكيد الثقة التي يضعها الأميركيون في نظامهم الانتخابي. ويعد ثمن ذلك بسيطًا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الانتخابات هي الأساس الذي يمنح الشرعية للديمقراطية الفعالة.

ايثيل ميلير تشارك في انتخاب عمدة مدينة كانزاس سيتي بولاية ميزوري في آذار/مارس 2011.

الأخوان لاري فيرجسون، إلى اليسار، وروجر فيرجسون يغادران مدرسة محلية في ريف كانزاس بعيد الإدلاء بصوتيهما خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

حقوق الطبع لصورة الغلاف: 3d brained
حقوق الطبع لجميع الصور ملك AP Images باستثناء:
صفحة 14©Getty Images
صفحة 22-23 Vincent Hughes
صفحة 49 بإذن من مكتبة الكونغرس.

المنسق - دون إل. ماكال
المحرر التنفيذي - نيكولاس نامبا
مدير المحتوى المكتوب - مايكل جاي فريدمان
مديرة المطبوعات - ماري تي. تشانكو
مدير التحرير - بروس أوديسي
التصميم الجرافيكي و تصميم الغلاف - دوري واكر

مكتب برامج الإعلام الخارجي
وزارة الخارجية الأمريكية